

Distr.: General
22 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثامنة والستين

منح المؤسسة العالمية للنمو الأخضر مركز المراقب لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين
لإثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية كوريا، والدايمرك،
ورواندا، وغيانا، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، والنرويج لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفنا أن نطلب إدراج بند
بعنوان "منح المؤسسة العالمية للنمو الأخضر مركز المراقب لدى الجمعية العامة" في جدول
أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة إيضاحية،
واتفاق إنشاء المؤسسة العالمية للنمو الأخضر، ومشروع القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، نرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة.

(توقيع) أحمد عبد الرحمن الجرمي

الممثل الدائم
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أمان حسن بامي

القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية
الاتحادية لدى الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300813 300813 13-43761 (A)



- (توقيع) روبرت غوبا آيسي
الممثل الدائم لدولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) إيب بيترسن
الممثل الدائم للدانمرك
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) أوجين - ريشار غاسانا
الممثل الدائم
لجمهورية رواندا
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) تروي تورينغتون
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية غيانا
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) ليبران ن. كاباكتولان
الممثل الدائم
لجمهورية الفلبين
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) مينغيانغ ناي
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لمملكة كمبوديا
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) إيواردو أوليباري
الممثل الدائم لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) فيليب بارهام
القائم بالأعمال بالنيابة للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) أود أوتش
الممثل الدائم لمنغوليا
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) غير أ. بيدرسن
الممثل الدائم للنرويج
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

أولا - الخلفية التاريخية

١ - أنشئت المؤسسة العالمية للنمو الأخضر بمبادرة من جمهورية كوريا، برؤية تتمثل في تحويل نموذج التنمية الحالي القائم على نمو كمي المنحى ومعتمد على الوقود الأحفوري إلى نمو اقتصادي نوعي المنحى ومستدام. ففي النموذج الجديد، الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر أداتان حيويتان لتحقيق التنمية المستدامة، وإرساء الركائز الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بطريقة متوازنة، مع التركيز بقوة على التنفيذ. ونشأت المؤسسة من خليط من أفكار القطاعين العام والخاص الملتزمة بمساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى مسار تنمية اقتصادية قائم على محتوى كربوني منخفض وشامل للجميع ومستدام.

٢ - وجرى إنشاء المؤسسة في البداية بوصفها مؤسسة غير ربحية في إطار القوانين المحلية لجمهورية كوريا في أيار/مايو ٢٠١٠ وأصبحت منظمة دولية بعد توقيع الاتفاق المتعلق بإنشاء المؤسسة العالمية للنمو الأخضر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وبدء نفاذه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣ - والعضوية في المؤسسة، وفقا للمادة ٥ من الاتفاق، مفتوحة أمام أي دولة عضو في الأمم المتحدة فضلا عن منظمات التكامل الإقليمي.

٤ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٣، ضمت المؤسسة ٢٠ دولة عضوا. ويوجد مقر المؤسسة في سول ولها مكاتب فرعية في كوبنهاغن وأبو ظبي ولندن.

ثانيا - الصك المنشى للمؤسسة

٥ - جرى توقيع الصك المنشى للمؤسسة في ريو دي جانيرو بالبرازيل في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ من جانب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وكمولث أستراليا، والإمارات العربية المتحدة، ودولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، وجمهورية باراغواي، وجمهورية كوريا، ومملكة الدانمرك، وجمهورية غيانا التعاونية، وجمهورية فييت نام الاشتراكية، ودولة قطر، ومملكة كمبوديا، وجمهورية كوستاريكا، وجمهورية كيريباس، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومملكة النرويج.

٦ - ووقع أيضا الاتفاق لاحقا كل من جمهورية الفلبين في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وجمهورية إندونيسيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والولايات المتحدة المكسيكية في

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ومنغوليا وجمهورية رواندا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣.
وبدأ نفاذ الاتفاق في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ثالثاً - الأعضاء

٧ - حالياً، البلدان العشرون التالية هي الدول الأعضاء في المؤسسة العالمية للنمو الأخضر:

إثيوبيا

أستراليا

الإمارات العربية المتحدة

إندونيسيا

بابوا غينيا الجديدة

باراغواي

جمهورية كوريا

الدانمرك

رواندا

غيانا

الفلبين

فييت نام

قطر

كمبوديا

كوستاريكا

كيريباس

المكسيك

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

منغوليا

النرويج

رابعاً - الغرض والوظيفة

٨ - عملاً بالمادة ٢ من الاتفاق، "تشجع المؤسسة التنمية المستدامة للبلدان النامية والناشئة، بما فيها أقل البلدان نمواً، عن طريق ما يلي: (أ) دعم ونشر نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو النمو الأخضر الذي يشكل تطوراً متوازناً يجمع بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية؛ و (ب) واستهداف الجوانب الرئيسية للأداء الاقتصادي والمرونة، والحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل والإدماج الاجتماعي، والجوانب المتعلقة بالاستدامة البيئية مثل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وحماية التنوع البيولوجي، وتأمين إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة والمياه النظيفة والأراضي بتكلفة ميسورة؛ و (ج) إنشاء وتحسين الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في البلدان النامية والناشئة من خلال الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والقطاعات العام والخاص".

٩ - وتدعم المؤسسة البلدان النامية التي تسعى إلى تجاوز نموذج التنمية الاقتصادية القائم على كثافة استخدام الموارد وغير المستدام بيئياً الذي سبقت إليه الاقتصادات المصنعة في حقبة مبكرة، وذلك بتزويدها ببرامج مصممة خصيصاً لها ومستمرة في مجال المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات. وبهذه الطريقة، تساعد المؤسسة البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بوصفه أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - والنشاط الرئيسي للمؤسسة هو تخطيط النمو الأخضر وتنفيذه، ومن خلاله تقدم المؤسسة مساعدة الخبراء في المجال التقني وبناء القدرات إلى البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. وللمؤسسة حالياً برامج لتخطيط النمو الأخضر وتنفيذه في ١٨ بلداً نامياً، فضلاً عن ثلاثة برامج متعددة البلدان. ومن خلال هذه البرامج، تدعم المؤسسة البلدان النامية والاقتصادات الناشئة في ما تضعه من استراتيجيات للتنمية الاقتصادية الخضراء والشاملة، وفي تنفيذها لهذه الاستراتيجيات، بوسائل منها التحليل المالي والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

١١ - وتوفر المؤسسة أفضل الأدوات التحليلية المتاحة وتساعد على بناء القدرات المؤسسية في مجال تطبيق هذه الأدوات، من خلال برنامج مكيف المواصفات ومتسق للبلدان الشريكة، استناداً إلى الظروف والأولويات الوطنية الخاصة. وتنفذ البرامج بالتعاون الوثيق مع البلدان الشريكة، بما في ذلك السلطات الوطنية على صعيد المقاطعات والبلديات. وتحفظ المؤسسة بوجود في الميدان من أجل تيسير بناء القدرات وكفالة تولي البلدان زمام الأمور بشكل كامل.

١٢ - وتشجع المؤسسة في برامجها التعاونية بناء على طلب رفيع المستوى من حكومة بلد من البلدان النامية. والنهج الذي تَتَّبِعُه المؤسسة مناسب بوجه خاص للبلدان النامية لأن مُنْطَلَقَه هو النمو الاقتصادي الشامل والأخضر الذي يؤدي إلى إحراز تقدم واسع النطاق في مستويات المعيشة ونوعية الحياة.

١٣ - ويتوقف نطاق عمل المؤسسة في البلدان النامية على الحالة الخاصة للبلد وأهدافه الإنمائية. ففي البداية، ويتعاون وثيق مع الحكومة، تقوم المؤسسة بتشخيص شامل لإمكانات البلد من حيث النمو الأخضر والتحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها. وينطوي التشخيص على تقييم الأوضاع المادية والاجتماعية - الاقتصادية وكذلك إمكانات المواءمة بين اتباع نهج الاقتصاد الأخضر الشامل والأولويات الإنمائية للبلد. وتقوم الخطوة التالية بوضع مسار للنمو الأخضر، وتُدَقِّق الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة وتحدد خيارات التنفيذ، ولا سيما في مجال التمويل والتعاون بين القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك إجراءات في القطاعات ذات الأولوية، مثل الزراعة والحراثة والمياه والنقل والطاقة، وفقا للظروف والأولويات الخاصة للبلد الشريك.

١٤ - وتتعاون المؤسسة حاليا مع البلدان والأقاليم التالية (حسب الترتيب الهجائي):

(أ) أفريقيا: جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وجمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية رواندا، والمملكة المغربية؛

(ب) آسيا: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إندونيسيا، ومملكة تايلند، وجمهورية الفلبين، وجمهورية فييت نام، وكارناتاكا (جمهورية الهند)، وجمهورية كازاخستان، ومملكة كمبوديا، ومنغوليا، ومقاطعة يونان (في جمهورية الصين الشعبية)؛

(ج) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: جمهورية البرازيل الاتحادية، وجمهورية بيرو، والولايات المتحدة المكسيكية.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، للمؤسسة برامج متعددة البلدان في مناطق الأمازون وبحر الآرال والميكونغ. ويجري إعداد برنامج فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - وفي مملكة كمبوديا، دعمت المؤسسة الحكومة في وضع الأطر القانونية والمؤسسية وإعداد سياسة واستراتيجية وطنيتين للنمو الأخضر. وتحدد الاستراتيجية عددا من الإجراءات الخاصة، وتنظر المؤسسة حاليا في أفضل السبل لدعم تنفيذها.

١٧ - وفي جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، دعمت المؤسسة الحكومة في وضع خطة لاقتصاد أخضر قادر على التكيف مع تغير المناخ. ويشمل ذلك استراتيجيات وطنية لمواجهة آثار تغير المناخ والاقتصاد الأخضر (التنمية المنخفضة الكربون)، مدعومة بالتحليلات العلمية والاقتصادية. وحاليا، تقدم المؤسسة الدعم للحكومة في تنفيذ خطة الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك تحديد أهداف ملموسة على صعيد مختلف القطاعات والمناطق وتقييم السياسات اللازمة، مع مراعاة العقبات التي تعوق التنفيذ، من أجل بلوغ هذه الأهداف.

١٨ - وفي جمهورية الصين الشعبية، تعتزم المؤسسة مساعدة مقاطعة يونان في سعيها إلى تحقيق النمو الأخضر عن طريق وضع خطة عمل خمسية للنمو الأخضر وفقا للخطة الإنمائية الوطنية والإقليمية. وتركز المؤسسة أيضا على مشاريع قطاعية مختارة وتوفر التدريب للجهات المعنية الرئيسية بهدف بناء القدرات المحلية في مجال تخطيط النمو الأخضر وتنفيذه.

١٩ - وفي الولايات المتحدة المكسيكية، وضعت المؤسسة مع الحكومة برنامج تعاون مشترك التمويل يقدم الدعم للحكومة الاتحادية في وضع خطة لمواجهة آثار تغير المناخ تسعى إلى الحد من الضعف الاقتصادي، ولا سيما في أوساط أفقر السكان. وتضع أيضا مقترحات للتعاون بين القطاعين العام والخاص وإيجاد حوار فيما بين بلدان الجنوب ونقل المعارف.

٢٠ - أما البرنامج الآخران للمؤسسة، وهما برنامج البحوث وبرنامج التعاون بين القطاعين العام والخاص، فيهدفان إلى دعم تنفيذ برامج تخطيط النمو الأخضر وتنفيذه، ولا سيما نوعية الدعم التحليلي والتنفيذي المقدم إلى حكومات البلدان النامية. ويشمل ذلك تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب.

٢١ - ويقوم برنامج بحوث المؤسسة بتحليل تطور نموذج النمو الأخضر في البلدان النامية عن طريق إجراء البحوث المتعلقة بالنمو الأخضر من حيث النظرية والتطبيق. وينصب التركيز على المناطق التي توجد فيها أكبر حاجة إلى إجراء مزيد البحوث، وتحدد بالاشتراك مع كبار مقرري السياسات (مثل كبار المستشارين الاقتصاديين ووزارات المالية والاقتصاد والتخطيط) وخبراء الاقتصاد الرُّواد في البلدان النامية والناشئة. والنتيجة الرئيسية هي بحوث مهمة عالية الجودة تستكشف إمكانات النمو الأخضر الشامل وتقدم توجيهات عملية إلى مقرري السياسات، ولا سيما في البلدان النامية والناشئة.

٢٢ - ويعطي برنامج البحوث الأولوية للمجالات الموضوعية التالية بقدر انطباقها على البلدان النامية والناشئة: أدوات تخطيط النمو الأخضر ومنهجيته؛ والدروس المستفادة من التجارب الداخلية في تخطيط النمو الأخضر؛ والنظرية الاقتصادية وسياسات النمو الأخضر؛ والكفاءة في استخدام الموارد والنمو الأخضر، بما في ذلك الفرص والنهج القطاعية؛

والابتكارات التكنولوجية والنمو الأخضر؛ والعمالة والحد من الفقر؛ والابتكار الاجتماعي والرعاية الاجتماعية؛ والاقتصاد السياسي للنمو الأخضر؛ والتعاون الاقتصادي الدولي والنمو الأخضر.

٢٣ - وبعض بحوث المؤسسة تصدر أساسا على يد باحثين داخليين، وتعتمد هذه البحوث اعتمادا كبيرا على خبرة المؤسسة في مجال تخطيط النمو الأخضر وتنفيذه في البلدان النامية والناشئة. وتجري بحوث أخرى بالشراكة مع معاهد ومراكز بحوث رائدة في مجال السياسات الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ولا سيما بشأن المسائل الأكثر تركيزا على الجوانب النظرية والتكنولوجية.

٢٤ - ومن بين المبادرات المضطلع بها في إطار برنامج البحوث والتي تقدم مساهمات مفيدة لعمليات الأمم المتحدة قاعدة المعارف المتعلقة بالنمو الأخضر وأفضل الممارسات في مجال النمو الأخضر. ففي قاعدة المعارف المتعلقة بالنمو الأخضر، تتعاون المؤسسة مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على إنشاء شبكة عالمية للباحثين وخبراء التنمية بهدف تحديد وسد الثغرات المعرفية الرئيسية في نظرية وتطبيق الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر. وتزود قاعدة المعارف مقررري السياسات بالأدوات اللازمة لتيسير الانتقال، وتحدد وتسد الثغرات المعرفية الرئيسية في نظرية الاقتصاد الأخضر والممارسة المتعلقة به، وذلك بهدف مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى المضي قدما نحو اقتصاد أخضر.

٢٥ - أما أفضل الممارسات في مجال النمو الأخضر فتُجري تحليلا قائما على الوقائع لأفضل الممارسات في ما يتعلق بالنمو الأخضر مع فريق من المصنِّفين الخبراء من جميع المناطق. ويجري توثيق نتائج التقييم وتعميمها من خلال الكتيبات وملخصات السياسات العامة ومواد التدريب والموقع الشبكية، وغير ذلك من الموارد المصممة خصيصا للجمهور، وكذلك عن طريق الحوار بشأن السياسات، وحلقات العمل، والاتصال بالبلدان، والحلقات الدراسية الشبكية، ومنتديات التعلم الأخرى. وتتعاون المؤسسة في هذه المبادرة مع شبكة معارف التنمية والمناخ والمؤسسة الأوروبية للمناخ.

٢٦ - وييسر برنامج المؤسسة للتعاون بين القطاعين العام والخاص إشراك موارد وخبرة القطاع الخاص، محليا ودوليا، في تنفيذ استراتيجيات النمو الأخضر في البلدان الشريكة للمؤسسة.

٢٧ - ومن خلال هذا البرنامج، تيسر المؤسسة التعاون بين القطاعين العام والخاص عن طريق ربط الصلة بين الشركات وحكومات البلدان النامية التي تسعى إلى الحصول على

التمويل من القطاع الخاص وما لديه من تكنولوجيا وخبرة من أجل التعجيل بتنفيذ خططها المتعلقة بالنمو الأخضر أو الاقتصاد الأخضر. وتربط المؤسسة صلة البلدان الشريكة بمقدمي رؤوس الأموال والتكنولوجيا المحتملين من القطاع الخاص من خلال وضع خطط محددة للاستثمار في القطاعات الرئيسية التي تساعد على الاستفادة من مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فضلا عن مصادر التمويل العامة والخاصة.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ينشئ برنامج التعاون بين القطاعين العام والخاص برامج تعاون داخل القطاعات وفيما بين القطاعات ويربطها بالعمليات الحكومية الدولية المعنية، من أجل توسيع نطاق الأسواق في البلدان النامية والناشئة في ما يتعلق بالمنتجات والخدمات والعمليات الصناعية ذات الكفاءة في استخدام الموارد، وتيسير نقل التكنولوجيا. ويبرز البرنامج الأهمية التي يعلقها القادة السياسيون ورواد الأعمال على دور التعاون بين القطاعين العام والخاص التعاون في ما يتعلق بالتنفيذ.

٢٩ - وكجزء من برنامج التعاون بين القطاعين العام والخاص، تقوم المؤسسة بدور شريك استراتيجي للمنتدى العالمي للنمو الأخضر، وهو شراكة رفيعة المستوى بين ثلاثة بلدان متقدمة (مملكة الدانمرك، وجمهورية كوريا، ودولة قطر) وثلاثة بلدان نامية (جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كينيا، والولايات المتحدة المكسيكية) تسعى إلى دعم الابتكار وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مختلف جوانب النمو الأخضر.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، واعترافا بالفوائد المستدامة التي جلبتها المؤسسة والتي ستكون قادرة على جلبها إلى البلدان النامية والناشئة، وافقت الفرقة العاملة المعنية بإحصاءات تمويل التنمية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إضافة اسم المؤسسة في قائمة المنظمات الدولية المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية.

خامسا - هيئات الإدارة

- ٣١ - يتألف الهيكل الإداري للمؤسسة من الجمعية والمجلس والأمانة العامة، وفيما يلي مهامها:
- (أ) تتألف الجمعية من أعضاء المؤسسة وتجتمع مرة كل سنتين. وتشمل مهام الجمعية إسداء المشورة بشأن التوجه العام للمؤسسة واستعراض ما تحرزه المؤسسة من تقدم نحو تحقيق أهدافها المعلنة. وتنتخب الجمعية أيضا أعضاء المجلس، وتعين المدير العام؛
- (ب) يقوم المجلس بدور الجهاز التنفيذي للمؤسسة، وبالتالي يعتمد استراتيجية المنظمة والميزانية ويوافق على الأعضاء الجدد وعلى معايير برامج المؤسسة؛

(ج) تقوم الأمانة العامة بدور الجهاز التنفيذي الرئيسي للمنظمة ويرأسها المدير العام الذي يمثل المؤسسة على الصعيد الخارجي، ويوفر القيادة الاستراتيجية للمنظمة من أجل بلوغ أهدافها.

سادسا - مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة

٣٢ - المؤسسة منظمة دولية منشأة بموجب معاهدة وهي مكرسة للمساهمة في نجاح عملية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٣ - وتلتزم المؤسسة وأعضاؤها التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٣٤ - ويوصف المؤسسة منظمة دولية جديدة تركز على البلدان النامية، فهي تسهم على نحو ملموس في تحقيق الأهداف والأطر التي وضعتها الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى في مجالات التنمية المستدامة والحد من الفقر، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس؛ وبرنامج عمل إسطنبول؛ والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا؛ والأهداف الإنمائية للألفية؛ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق).

٣٥ - وتمشيا مع أطر الأمم المتحدة هذه ومن باب تقديم دعم فعال لها، تتعاون المؤسسة مع البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من أجل تيسير وتنفيذ التحول إلى اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، كما هو محدد ومبين بتفصيل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٦ - وتساعد المؤسسة البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من خلال برامجها على تحقيق التنمية المستدامة عن طريق سياسات الاقتصاد الأخضر، وإدماج إمكانات الاقتصاد الأخضر في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وخططها الاستثمارية، وتعبئة الموارد الوطنية والدولية.

٣٧ - وتفتقر البلدان النامية أحيانا إلى الخبرة اللازمة لوضع مشاريع استثمارية مضمونة النجاح، مما يؤدي إلى صعوبات في استقطاب التمويل. وتساعد المؤسسة على سد هذه الثغرة من خلال اطلاعها على خطة النمو الأخضر التي يتبعها البلد، والعلاقة الاستراتيجية التي تقيمها مع الحكومات في سياق المساعدة على تصميم خططها، وحيادها من حيث أنهما ليست وكالة تمويل أو شريكا في التعاون الثنائي.

٣٨ - والتعاون مع المؤسسة يجعل البلدان الشريكة على استعداد للاستفادة من مصادر التمويل الدولية التي تدعم الاستثمار في اقتصاد أخضر، بما في ذلك صندوق المناخ الأخضر وآليات التمويل الأخرى المعنية بالمناخ.

٣٩ - ومنح المؤسسة مركز مراقب لدى الجمعية العامة سيمكنها من تقديم إسهامات محددة الهدف لعمليات الأمم المتحدة في الحاضر والمستقبل، استنادا إلى تجارب واقعية مستمدة من برامجها القطرية، ومن بحوثها وأنشطتها للتعاون بين القطاعين العام والخاص، ومن أنشطتها في مجال تبادل المعارف على الصعيد العالمي.

٤٠ - ويمكن للمؤسسة أن تزود الأمم المتحدة بمدخلات تحليلية ومعارف قيّمة وابتكارية عن طريق توفير ما يلي:

(أ) الخبرة والأدوات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر وتشريعاته؛

(ب) تحليلات الاقتصاد الكلي والتحليلات القطاعية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الآثار على التخفيف من حدة الفقر والعمالة المنتجة؛

(ج) تحليل الخيارات المالية، وتدفقات الاستثمار والآليات القائمة على السوق، مثل دفع المقابل عن خدمات النظام البيئي؛

(د) التحليلات المتعلقة بإمكانات الاقتصاد الأخضر في المجالات الرئيسية، مثل الطاقة والمياه والمحيطات والبحار والزراعة والحراجة والنقل والسياحة والتنمية الحضرية والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، والتحليلات المتعلقة أيضا بالروابط القطاعية المشتركة، مثل الصلة بين المياه الأغذية والطاقة؛

(هـ) نماذج إشراك دوائر الأعمال والصناعة في الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم، مثلا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والابتكار ونقل التكنولوجيا؛

(و) المؤشرات المتعلقة بقياس التقدم المحرز نحو إنشاء اقتصاد أخضر.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح المؤسسة العالمية للنمو الأخضر مركز المراقب لدى الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر،

١ - تقر دعوة المؤسسة العالمية للنمو الأخضر إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.